

## المستشفيات الحكومية تنظم برنامجاً متنوعاً لتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات والإدمان



### رئيس الجمارك يزور مركز التخليص الجمركي الموحد بعد استيفائه متطلبات التحول إلى مركز خدمة إلكتروني



في إطار جهود شؤون الجمارك لتعزيز التحول الرقمي والارتقاء بجودة الخدمات الحكومية قام الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة رئيس الجمارك، محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية رئيس لجنة تقييم مراكز الخدمة الحكومية وأعضاء اللجان التابعة لها، بزيارة مركز التخليص الجمركي الموحد بميناء خليفة بن سلمان، التابع للإدارة العامة للتخليص والخدمات الجمركية، وذلك للاطلاع على استيفاء المركز لمتطلبات التحول إلى مركز خدمة إلكتروني عن بُعد، وفق معايير برنامج تقييم مراكز الخدمة الحكومية.

وأكد رئيس الجمارك أن وحدة علاج الإدمان ستواصل العمل على تطوير برامجها وخدماتها، وتعزيز الشراكات الوطنية، وتوسيع نطاق التوعية بمخاطر المخدرات، مشدداً بالتعاون البناء مع وزارة الداخلية والنيابة العامة ومؤسسات المجتمع المدني وجمعيات التعافي والدعم، وسائر الجهات التي تسهم في تعزيز منظومة الوقاية والعلاج والتأهيل.

وفي ختام البرنامج، جرى تأكيد أهمية مواصلة الجهود الوطنية المشتركة لنشر الوعي المجتمعي، ودعم المتعافين وأسراهم، وتعزيز النظرة الإيجابية تجاه العلاج، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً وصحةً وأماناً.

إلى أن التحول الرقمي أصبح ركيزة أساسية للارتقاء بجودة الخدمات الحكومية، كما يشهد بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بموجب القرار رقم (9) لسنة 2017، حيث تمكن المركز من استيفاء معايير البرنامج بنسبة 100%.

وأوضح رئيس الجمارك أن المركز حقق سلسلة من الإنجازات في برنامج تقييم مراكز الخدمة الحكومية، إذ نال الدرع الفضي في أولى مشاركاته عام 2019، ثم واصل تميزه بحصوله على الدرع الذهبي خلال الأعوام من 2020 حتى 2024، بما يعكس التزام شؤون الجمارك بتطبيق أفضل الممارسات في تطوير الخدمات وتحقيق أعلى معايير الجودة والكفاءة.

وقالت الدكتورة شيماء بوجيري إن تكريم المتعافين خلال هذه المناسبة يحمل رسالة أمل واضحة تؤكد أن التعافي ممكن، وأن كل شخص يمتلك فرصة حقيقية لبداية جديدة وحياة أكثر استقراراً وإنتاجية، مع الرعاية المناسبة والدعم المتواصل من الأسرة والمجتمع والمؤسسات المعنية.

كما فُتحت مشاركة وزارة الداخلية، مشدداً بجهودها المستمرة في مكافحة المخدرات، وتعزيز التوعية المجتمعية بمخاطرها، وتنفيذ البرامج والمبادرات التي تدعم الوقاية وتحمي مختلف فئات المجتمع، مؤكداً أن التعاون بين وحدة علاج الإدمان والجهات المختصة بوزارة الداخلية يسهم في تكامل الأدوار الأمنية والصحية والعلاجية والتأهيلية.

وأشارت إلى أن وحدة علاج الإدمان ستواصل العمل على تطوير برامجها وخدماتها، وتعزيز الشراكات الوطنية، وتوسيع نطاق التوعية بمخاطر المخدرات، مشدداً بالتعاون البناء مع وزارة الداخلية والنيابة العامة ومؤسسات المجتمع المدني وجمعيات التعافي والدعم، وسائر الجهات التي تسهم في تعزيز منظومة الوقاية والعلاج والتأهيل.

وفي ختام البرنامج، جرى تأكيد أهمية مواصلة الجهود الوطنية المشتركة لنشر الوعي المجتمعي، ودعم المتعافين وأسراهم، وتعزيز النظرة الإيجابية تجاه العلاج، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً وصحةً وأماناً.

بمشاركة وزارة الداخلية، نظمت وحدة علاج الإدمان بمستشفى الطب النفسي التابع للمستشفيات الحكومية برنامجاً تحت شعار «تحديات متواصلة، قضايا مستجدة الوطنية المشتركة لمواصلة تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات والإدمان، وترسيخ ثقافة الوقاية، إلى جانب تسليط الضوء على أهمية العلاج والتأهيل ودعم المتعافين للعودة إلى حياتهم بصورة إيجابية ومستقرة.

وتضمن البرنامج عدداً من الأنشطة التوعوية والتثقيفية التي استعرضت الجهود التي تبذلها وحدة علاج الإدمان في تقديم خدمات علاجية وتأهيلية ونفسية واجتماعية متخصصة، إلى جانب تكريم عدد من المتعافين، تقديرًا لإرادتهم وجهودهم في تجاوز تحديات الإدمان وبدء مرحلة جديدة من حياتهم.

وبهذه المناسبة، أشادت الدكتورة مريم عني الجلامه الرئيس التنفيذي للمستشفيات الحكومية، أهمية تضافر الجهود الصحية والأمنية والمجتمعية والتوعوية لمواجهة آفة المخدرات، وتعزيز منظومة الوقاية والعلاج والتأهيل، بما يسهم في حماية الأفراد والأسر والمحافظة على أمن المجتمع واستقراره.

وقالت الرئيس التنفيذي للمستشفيات الحكومية إن المستشفيات الحكومية تحرص على مواصلة تطوير الخدمات العلاجية والتأهيلية المقدمة للأشخاص الذين يعانون



من اضطرابات الإدمان، وفق منهجية علاجية متكاملة تراعي الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية، وتضع المريض واحتياجاته في صميم العملية العلاجية، بما يعزز فرص التعافي المستدام وإعادة الاندماج الإيجابي في المجتمع.

وأشادت بالجهود الوطنية المتميزة التي تبذلها وزارة الداخلية في مكافحة المخدرات والحد من انتشارها، وما تنفذه من برامج أمنية ووقائية وتوعوية متكاملة تسهم في حماية المجتمع، مؤكداً أن الشراكة والتنسيق المستمر بين الجهات الصحية والأمنية يمثلا ركيزة أساسية لتعزيز الوقاية، والوصول إلى الفئات المستهدفة، ودعم برامج العلاج والتأهيل والتعافي.

وأضافت أن الإدمان لا يمثل نهاية الطريق،

بل هو تحدٍ صحي واجتماعي يمكن تجاوزه من خلال الإرادة العلاج المتخصصة والدعم الأسري والمجتمعي، مشدداً بالجهود التي تبذلها الكوادر الطبية والتربوية والنفسية والاجتماعية والإدارية بوحدة علاج الإدمان، وما تقدمه من رعاية مهنية وإنسانية للمرضى وأسراهم.

من جانبها، أوضحت الدكتورة شيماء علي بوجيري رئيس الخدمات الطبية بمستشفى الطب النفسي، أن وحدة علاج الإدمان تمثل نموذجاً متكاملًا للرعاية الصحية المتخصصة، من خلال توفير برامج علاجية وتأهيلية ونفسية واجتماعية تستند إلى أفضل الممارسات المهنية، وتهدف إلى مساعدة المرضى على تجاوز الإدمان واستعادة استقرارهم الصحي والأسري والاجتماعي.

## وفد البحرين يشارك في اجتماعات حلف شمال الأطلسي «الناتو»



العلاقات الثنائية بعدد من مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وممثلة دول الحلف، حيث تم مناقشة أوجه التعاون المشتركة وسبل تعزيز الشراكة القائمة بين الجانبين.

كما شارك السفير الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة في اجتماع ممثلي دول مبادرة إسطنبول للتعاون، بحضور السيد مارك روث الأمين العام لحلف شمال الأطلسي.

حضر الاجتماعات بسام أحمد مرزوق سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية التركية.

شارك وفد مملكة البحرين برئاسة السفير الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة مدير عام العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية في اجتماعات حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي عقدت في مدينة أنقرة بالجمهورية التركية.

وخلال الاجتماع تم بحث سبل تعزيز العمل المشترك مع حلف شمال الأطلسي، وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وعلى هامش اجتماعات حلف شمال الأطلسي (الناتو) التقى مدير عام

# قضايا وحوادث

تقديم: أمل الحامد



## مشاركة «الأمانة العامة للتظلمات» في ورشة عمل دولية متخصصة



شارك أعضاء من الأمانة العامة للتظلمات برئاسة غادة حميد حبيب الأمين العام للتظلمات في ورشة عمل متخصصة عقدت أمس عبر تقنية الاتصال المرئي، وتم تنظيمها بالتنسيق والتعاون المشترك مع السفارة البريطانية في المنامة.

وقد تولى تنظيم الورشة مكتب أمين المظالم لسجون وأماكن الاحتجاز في المملكة المتحدة وويلز (PPO)، بمشاركة دولية واسعة شملت أمانات التظلمات في كل من نيوزيلندا وإيرلندا الشمالية.

واستهدفت الورشة تبادل الخبرات واستعراض أفضل الممارسات الدولية في مجالات الرقابة، وآليات التحقيق المستقل، وضمانات حماية حقوق الإنسان داخل المنظومة

تبادل الخبرات واستعراض أفضل الممارسات الدولية في مجالات الرقابة، وآليات التحقيق المستقل، وضمانات حماية حقوق الإنسان داخل المنظومة

## ثلاثيني يكتشف بالصدفة تحويل ملكية مركبته باسم آخر



و نظرت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى أمس القضية، حيث تقدم شقيق المتهم بتنازل موقوف من المجني عليه عن القضية. وحددت المحكمة تاريخ 28 يوليو للحكم القضية مع استمرار حبس المتهم. وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى المتهم البالغ 22 عاماً أنه في غضون عام 2026 ارتكب تزويراً في محرين رسميين، وهما استمارتا تحويل ملكية مركبتين

إلا أن الأخير طلب منه إمهاله فترة لتوفير المبلغ، ولدى توجهه إلى الجسر للعودة إلى الدولة الخليجية، تم إبلاغه بأن المركبة بحاجة إلى تسجيل وتأمين فتواصل مع المتهم وطلب منه الحضور لتسليم المركبة من أجل إنهاء الإجراءات، وبالفعل تسلم المركبة، وعاد المجني عليه إلى الدولة الخليجية، وبعد حوالي ثلاثة أيام، كان يتصفح تطبيق (إي ترافيك) «eTraffic»، ففتبين له بأن المركبتين غير موجودتين تحت براءة خليجية، وطلب منه التوجه إلى مدينته بولاية خليجية، وحينها أبلغه بأن المركبة أصبحت غير صالحة للاستعمال (تكتسبت)، والمركبة الأخرى قام بتحويلها إلى اسمه وقام ببيعها، كون أن صديقه كان بحاجة إلى المبلغ.

وثبت بتقرير قسم التزوير والتزييف بأن المتهم هو الكاتب بخط اليد لبيانات طلب الاستمارة المميزة بالمسود الأحمر بعبارة والتوقيع السواد صورته في خاتمة توقيع المشتري بذات الاستمارة.

فاد تطبيق «eTraffic» ثلاثينياً يقيم في إحدى دول الخليج إلى اكتشاف واقعة تزوير واختلاس مركبتين يملكهما، بعدما فوجئ باختفائهما من سجله المروري، ليتبين لاحقاً أن إحداهما غير صالحة و«تكتسبت»، فيما نقلت ملكية الأخرى إلى شخص آخر وبيعت من دون علمه.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى أن المجني عليه تواصل مع المتهم العشريني، وأبلغه بأنه سيقوم بشحن مركبة خاصة به إلى مدينة بولاية خليجية، وطلب منه التوجه إلى المركبة وأخذها إلى مملكة البحرين من أجل تسجيلها وتأمينها، وعليه، توجه إلى المركبة وتسليمها، وبعد حوالي يومين تواصل المتهم معه، وأبلغه بقيامه بعمل حادث مروري بالمركبة، وأبلغه بأنه سيقوم بتعويضه عن قيمة المركبة البالغة 2500 دينار، وطلب منهم إمهاله فترة لتوفير المبلغ.

وحضر المجني عليه إلى البحرين بعد حوالي شهرين بواسطة مركبة أخرى، والتقى بالمتهم وطلب منه قيمة المركبة،

## محاكمة عربي حاول تهريب مؤثر عقلي في علبة مكمل غذائي

اتفق أربعيني من جنسية عربية مع صديقه بشكل مسبق على أن يجلب له أقرص اللاريسكا من دولة عربية إلى مملكة البحرين على أن يقوم ببيعها مقابل 250 ديناراً.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى العثور لدى تفتيش حقيبته المتهم على 193 قرص بريجاليين يشتميه في أنها مخدرة وكانت الأقرص بداخل علبة بلاستيكية خاصة بالمكملات الغذائية بداخل حقيبته سفره مخبأة ما بين المكملات الغذائية الملونة التي تشبه الحلويات. كما عثر على 162 قرصاً من ذات المادة مخبأة داخل علبة بلاستيكية خاصة بالمكملات الغذائية بداخل جيب بنطاله، وأفاد المتهم بأنه قد

جلبها لاستخدام صديقه مقابل قدره 250 ديناراً.

وبإجراء التحريات التكميلية المكثفة والاستعانة بالمصادر السرية الموثقة التي أسفرت عن أن المتهم على علم بأن الأقرص المضبوطة بجيبته، أقرص ممنوع جلبها بقصد البيع، حيث يقوم بشراؤها من دولة عربية بسعر أرخص على أن يبيعها بسعر أعلى بمملكة البحرين ولم تتوصل التحريات إلى صديقه.

وحددت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى تاريخ 28 يوليو للحكم في واقعة حيازة وإحراز المؤثر العقلي (البريجاليين) بقصد الاتجار في غير الأحوال مصرح بها قانوناً مع استمرار حبس المتهم.



## محاكمة متهمتين في واقعة اتجار بالأشخاص 20 يوليو

غير مشروعة تحت إشراف المتهمة الأولى. هذا وقد باشرت النيابة التحقيق فور تلقيها البلاغ، فاستمعت إلى أقوال المجني عليها، والتي شهدت بتفصيلات ما تعرضت له من إساءة الدعوى جلسة بتاريخ 20 يوليو 2026 أمام المحكمة الكبرى الجنائية، وكانت النيابة العامة قد تلقت إخطاراً من قبل إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية بمرور بلاغ من المجني عليها مفاده أنها استقدمت إلى مملكة البحرين للعمل من قبل المتهمة الأولى، وفور وصولها للبلاد استقبلتها المتهمة الثانية واستلمت جواز سفرها وقامت ببايوأمله، إلا أنها استقبلتها تحت الإكراه في أعمال

صرح نائب رئيس نيابة الاتجار بالأشخاص بأن النيابة العامة أنجزت تحقيقاتها في واقعة اتجار بالأشخاص، وأمرت بإحالة متهمتين آسيويتين إلى المحاكمة الجنائية، وتحدد لنظر الدعوى جلسة بتاريخ 20 يوليو 2026 أمام المحكمة الكبرى الجنائية، وكانت النيابة العامة قد تلقت إخطاراً من قبل إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية بمرور بلاغ من المجني عليها مفاده أنها استقدمت إلى مملكة البحرين للعمل من قبل المتهمة الأولى، وفور وصولها للبلاد استقبلتها المتهمة الثانية واستلمت جواز سفرها وقامت ببايوأمله، إلا أنها استقبلتها تحت الإكراه في أعمال